مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

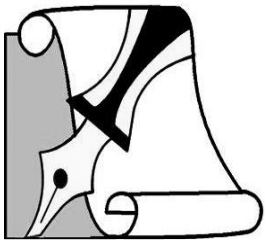

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إعلان القدس وإعادة هندسة المنطقة

1 – مدخل:

جاء الإعلان المشترك الذي وقعته الولايات المتحدة وإسرائيل باسم "إعلان القدس" ليمثل إعلاناً رسمياً عن مخطط لضم الدول العربية الحليفة لواشنطن وإسرائيل في هيكل أمني مشترك في مواجهة الجمهورية الاسلامية في إيران قد يصل، حسبما يشاع، إلى حد إعلان ما يسمى باسم حلف الناتو الشرق الأوسطي، وهو الحلف الذي بدأ بعض أنشطته العسكرية بالفعل. فقد وقَّع الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق يائير لابيد، الخميس 14 يوليو/تموز 2022، على اتفاق مشترك أطلق عليه اسم "إعلان القدس" تعهَّدا فيه بمنع إيران من حيازة سلاح نووي، موحدين بذلك مواقفهما بعد خلافات طويلة بشأن الدبلوماسية العالمية تجاه طهران. وجاء التوقيع قبيل توجه بايدن من إسرائيل إلى السعودية بشكل مباشر، في خطوة لافتة في العلاقات بين الكيان العبري والسعودية أكبر دول الخليج وموطن المقدسات الإسلامية، وحليف أمريكا الثري الذي يمثل أي تقارب له مع إسرائيل أهمية كبيرة لها. وكانت إدارة الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب في نهاية عهدها قد أعلنت عن صفقة القرن المثيرة للجدل، وقامت برعاية توقيع ما يسمى اتفاقات السلام الإبراهيمية بالبيت الأبيض في أغسطس/آب 2020، والتي ضمت إسرائيل والإمارات والبحرين، إضافة إلى اتفاق مشابه مع المغرب وكذلك مع السودان. فيما بدا موقف السعودية أكثر غموضاً من اتفاقات السلام الإبراهيمية، حيث لم تعترض عليها، كما أن مشاركة البحرين– الحليف الخليجي الأقرب للرياض– تؤشر على أنها حصلت على ضوء أخضر من المملكة، إضافة إلى بعض الإيماءات السعودية التطبيعية الشعبية، وسط تقارير عن زيارة سرية قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، للسعودية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، بحضور وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو. لكن من الناحية الرسمية فإن السعودية مازالت تربط التطبيع، في الظاهر، باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني أو على الأقل احراز تقدم في عملية

السلام المزعومة. وبعد اتفاقيات أبراهام، بدأ التعاون الأمني والعسكري بين بعض الدول العربية وإسرائيل يخرج للنور.

2 – بايدن والناتو الشرق الأوسطي:

لم تكن إدارة بايدن متحمسة لاتفاقات أبراهام التي ورثتها عن إدارة ترامب؛ حيث لم يكن بايدن وإدارته مرتاحَين لتجاهل الاتفاقات الخاصة بالقضية الفلسطينية تماماً، ولا ما صاحب الاتفاقيات من اعتراف أمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة للقدس مع صعوبة تراجعها عن تلك الخطوات، إضافة إلى قلق هذه الادارة من كون تعزيز العلاقات بين دول الخليج وإسرائيل انما يحمل في طياته بشكل اساسي الضغط على واشنطن في الملف الإيراني بسرعة وبطريقة لا تناسبها أو قد تؤدي إلى إشعال حرب لا تريدها.

في عام 2017، حذَّر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، قبل توليه هذا المنصب بسنوات، من ترويج ترامب لـ"الناتو العربي". وكتب بلينكن آنذاك: "إن تحالفاً أمنياً عربياً سنياً يمكن أن يدفع الولايات المتحدة إلى الصراع الطائفي بين السُّنة والشيعة." لكن حاجة بايدن لزيارة الشرق الأوسط، لحث السعودية والإمارات على خفض أسعار النفط، وهي الزيارة التي بدا أنها تمثل تراجعاً كبيراً من الرئيس الذي سبق أن هدد من وصفهم بالمستبدين العرب وتوعد بنبذ السعودية، جعلت هناك فائدة مزدوجة لفكرة الناتو الشرق الأوسطي بالنسبة لبايدن. ولذا بسرعة حولت إدارة بايدن أجندة زيارة الرئيس الأمريكي من هدفها الحقيقي المحرج له، وهو استجداء دول الخليج لزيادة إنتاج النفط، إلى هدف يستطيع ترويجه في واشنطن، وهو تعزيز السلام بين العرب وإسرائيل بحيث يصل للتنسيق العسكري أو ما يدعى أحياناً بمسمى حلف الناتو الشرق أوسطي.

من الناحية الميدانية العملانية، وحتى قبل زيارة بايدن للمنطقة، كانت إسرائيل قد أطلقت، بمباركة ودعم أمريكيَّين مبادرة للتعاون العسكري مع بعض الدول العربية من خلال توطيد التعاون في مجال الدفاع الجوي في مواجهة طائرات إيران المسيرة وصواريخها، وكذلك تعاوناً خليجياً إسرائيلياً تحت رعاية أمريكية في مجال الأمن البحري، وهما المعضلتان العسكريتان اللتان تعاني منهما دول الخليج وإسرائيل على حد سواء في مواجهة أنشطة إيران في المنطقة. ويعتقد أن المبادرة الخاصة بالدفاع الجوي، بدأ تنفيذها بالفعل، وتتطلع إسرائيل إلى توسيعها عبر ربط الرادارات في بعض الدول العربية مع الرادارات الإسرائيلية وضم مزيد من الدول

العربية لها، بحسب تقرير لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، مما يقدم فائدة بلا مخاطرة كبيرة لواشنطن؛ ويخفف عن كاهلها عبء الدفاع عن منطقة الخليج ضد تهديدات المسيرات الإيرانية، ويوفر شعوراً لإسرائيل ودول الخليج، مفاده أن واشنطن تهتم بالتهديدات الإيرانية، خاصة في ظل انتقادات الطرفين المشتركة لها بسبب تساهلها أكثر مما ينبغي مع طهران، وتركها تهدد الجانبين من دون رد أمريكي كافٍ.

من ناحية أخرى أرضت زيارة بايدن للمنطقة وإعلان القدس، حلفاء أمريكا الرئيسيين في الشرق الأوسط وقطاعاً كبيراً من الجمهوريين والديمقراطيين في وقت واحد. إذ سيقلل دعم أمريكا للتطبيع العربي الإسرائيلي ومساعيها لخلق هيكل أمني أو عسكري مشترك، من الانتقادات الموجهة لزيارة بايدن لمنطقة الخليج، في الداخل الأمريكي، لأن الجمهوريين والديمقراطيين على السواء سيرحبون بدعمه للتطبيع العربي الإسرائيلي، لا سيما إذا كان أحد أهدافه التنسيق ضد إيران. وبالفعل، دافع بايدن عن اجتماعه مع قادة السعودية الذين سبق أن وصفهم بأنهم منبوذون، قائلاً إنه يتصرف جزئياً بناءً على طلب إسرائيل، حتى إن النشطاء الديمقراطيين اليساريين الذين أظهروا حماساً لافتاً للقضية الفلسطينية في السنوات الماضية وانتقدوا انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية الحليفة لأمريكا وتداعيات حرب اليمن، لن يستطيعوا الاعتراض علناً على فكرة التطبيع بين إسرائيل وأعدائها العرب السابقين. وفي الوقت ذاته من شأن إعلاء بايدن من أهمية العلاقات بين العرب وإسرائيل والتحالف بينهما أن يوفر له مبرراً للتخلي عن محاولاته السابقة لعزل السعودية بسبب اغتيالها الصحافي جمال خاشقجي، وفي الوقت ذاته اعتماد التصعيد ضد إيران مما يرضي صقور الجمهوريين. وبالنسبة للمواطن الأمريكي العادي، فإن الزيارة تهدف الى زيادة دول الخليج لإنتاجها النفطي بما يقلل من وطأة أسعار الوقود المرتفعة على المواطنين الأمريكيين بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية. بالتالي أصبح واضحاً أن إدارة بايدن تخلت عن توجهاتها السابقة التي قللت من أهمية دول الشرق الأوسط في سياستها بعد أن أثبتت الأزمة الأوكرانية أهمية المنطقة، كما تخلت عن تعهداتها، خلال انتخابات الرئاسة الأمريكية، بالربط بين مجال حقوق الإنسان وعلاقتها بحلفائها العرب.

3 – النص الكامل لوثيقة "إعلان القدس":

وقّع الرئيس الأميركي جو بايدن يوم الخميس 2022/7/14 في القدس المحتلة –خلال ثاني أيام جولته في المنطقة– اتفاقا مشتركا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد أطلق عليه اسم "إعلان القدس" للشراكة الإستراتيجية. ويركز "الإعلان" على التزام واشنطن بأمن إسرائيل والحفاظ على التفوق العسكري النوعي لتل أبيب، وعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي ومواجهة الأنشطة الإيرانية بالمنطقة. وفي ما يلي نص الإعلان:

اجتمع قادة الولايات المتحدة وإسرائيل، الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء يائير لبيد، في القدس في 14 يوليو/تموز 2022، واعتمدا الإعلان المشترك التالي نصه بشأن الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل:

تؤكد الولايات المتحدة وإسرائيل على الروابط غير القابلة للكسر بين بلدينا والالتزام الدائم للولايات المتحدة بأمن إسرائيل. كما يؤكد بلدانا مجددا أن الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تقوم على أساس متين من القيم المشتركة والمصالح المشتركة والصداقة الحقيقية. وعلاوة على ذلك، تؤكد الولايات المتحدة وإسرائيل أن من بين القيم المشتركة بين الدولتين التزاما ثابتا بالديمقراطية وسيادة القانون. ويعرب القادة عن تقديرهم لرئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت الذي قاد أكثر الحكومات تنوعا في تاريخ إسرائيل، والذي تحت قيادته استمرت هذه الشراكة الاستثنائية في النمو. وتماشيا مع العلاقة الأمنية الطويلة الأمد بين الولايات المتحدة وإسرائيل والالتزام الأميركي الراسخ بأمن إسرائيل – ولا سيما الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي– تؤكد الولايات المتحدة التزامها الثابت بالحفاظ على قدرة إسرائيل على ردع أعدائها وتعزيزها والدفاع عن نفسها ضد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات. وتؤكد الولايات المتحدة مجددا أن هذه الالتزامات مقدسة من الحزبين، وأنها ليست التزامات أخلاقية فحسب، بل أيضا التزامات إستراتيجية ذات أهمية حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة نفسها. وتؤكد الولايات المتحدة أن جزءا لا يتجزأ من هذا التعهد هو الالتزام بعدم السماح لإيران مطلقا بامتلاك سلاح نووي، وأنها مستعدة لاستخدام جميع عناصر قوتها الوطنية لضمان هذه النتيجة. كما تؤكد الولايات المتحدة التزامها بالعمل مع الشركاء الآخرين لمواجهة العدوان الإيراني والأنشطة المزعزعة للاستقرار، سواء كانت مدفوعة بشكل مباشر أو من خلال وكلاء ومنظمات إرهابية مثل حزب الله اللبناني وحركتي

المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي في فلسطين. وتشير الولايات المتحدة وإسرائيل إلى أنه لا يوجد شيء أفضل يعكس الدعم الثابت والحزبي للولايات المتحدة لأمن إسرائيل أكثر من مذكرات التفاهم غير المسبوقة بشأن المساعدة الأمنية التي وقعتها الإدارات الأميركية المتعاقبة على مدى العقود القليلة الماضية، وأن هذه الترتيبات تبرهن بالكلام والفعل أن الولايات المتحدة تعتبر أن أمن إسرائيل ضروري لمصالح الولايات المتحدة وركيزة للاستقرار الإقليمي.

وجاء في الإعلان: إن الولايات المتحدة تدعم بقوة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم التاريخية الحالية البالغة 38 مليار دولار بالكامل (تم توقيعها عام 2016)، والتي تحترم التزام الولايات المتحدة الدائم بأمن إسرائيل، فضلا عن قناعتها بأن مذكرة التفاهم اللاحقة يجب أن تعالج التهديدات الناشئة والحقائق الجديدة. وإضافة إلى ذلك تلتزم الولايات المتحدة بالسعي للحصول على مساعدة دفاعية صاروخية إضافية تتجاوز مستويات مذكرة التفاهم، في ظروف استثنائية مثل الأعمال العدائية مع (حركة) حماس على مدى 11 يوما في مايو/أيار 2021. وتقدر إسرائيل التزام الولايات المتحدة بمذكرة التفاهم ولتقديمها مليار دولار إضافي على مستويات مذكرة التفاهم في التمويل التكميلي للدفاع الصاروخي في أعقاب صراع عام 2021. وعلاوة على ذلك، تعرب الدولتان عن حماسهما للمضي قدما في الشراكة الدفاعية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال التعاون في تقنيات الدفاع المتطورة، مثل أنظمة أسلحة الليزر عالية الطاقة للدفاع عن سماء إسرائيل، وفي المستقبل عن سماء الشركاء الأمنيين الآخرين للولايات المتحدة وإسرائيل. وتشكر إسرائيل الولايات المتحدة على دعمها المستمر والواسع لتعميق وتوسيع اتفاقيات أبراهام التاريخية.

تؤكد الدولتان أن اتفاقيات السلام والتطبيع التي أبرمتها إسرائيل مع الإمارات والبحرين والمغرب تشكل إضافة مهمة لمعاهدات السلام الإستراتيجية بين إسرائيل ومصر والأردن، وكلها مهمة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط ولقضية الأمن الإقليمي والازدهار والسلام. وتشير الدولتان إلى أن قمة النقب التاريخية –التي بدأها واستضافها رئيس الوزراء لبيد– كانت حدثا بارزا في الجهود الأميركية الإسرائيلية المشتركة لبناء إطار إقليمي جديد يغير وجه الشرق الأوسط.

ترحب الولايات المتحدة وإسرائيل في هذا الصدد بالاجتماع الذي عقد في المنامة بالبحرين في 27 يونيو/حزيران الماضي، والذي شكل منتدى النقب حول التعاون الإقليمي. وترحب الولايات المتحدة بهذه

التطورات، وهي ملتزمة بمواصلة اداء دور نشط –بما في ذلك في سياق زيارة الرئيس بايدن المقبلة إلى المملكة العربية السعودية– في بناء هيكل إقليمي قوي لتعميق العلاقات بين إسرائيل وجميع شركائها الإقليميين، ودفع التكامل الإقليمي لإسرائيل مع مرور الوقت، وتوسيع دائرة السلام لتشمل المزيد من الدول العربية والإسلامية. كما ترحب الولايات المتحدة وإسرائيل بفرصة المشاركة في اجتماع رباعي مع قادة الهند والإمارات العربية المتحدة في سياق مبادرة "آي 2 يو 2(I2U2) "، والذي جمع هذه البلدان الأربعة لتعزيز التعاون في الاقتصاد والبنية التحتية الإستراتيجية، وإظهار أهمية هذه الشراكة الجديدة التي أطلقها وزراء خارجيتها لأول مرة في أكتوبر/تشرين الأول 2021.

تؤكد الولايات المتحدة وإسرائيل على مخاوفهما بشأن الهجمات المستمرة ضد أوكرانيا، والتزامهما بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وتؤكدان على أهمية استمرار المساعدة الإنسانية لشعب أوكرانيا.

تؤكد الولايات المتحدة وإسرائيل أنهما ستواصلان العمل معا لمحاربة كل الجهود الرامية إلى مقاطعة إسرائيل أو نزع الشرعية عنها، أو إنكار حقها في الدفاع عن النفس، أو استبعادها بشكل غير عادل في أي منتدى، بما في ذلك في الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية. ومع احترامنا الكامل للحق في حرية التعبير فإننا نرفض بشدة حملة المقاطعة. وسيستخدم البلدان الأدوات المتاحة لهما لمحاربة كل بلاء ومصدر لمعاداة السامية والرد كلما انتقل النقد المشروع إلى تعصب وكراهية أو محاولات لتقويض مكانة إسرائيل المشروعة بين أسرة الأمم. وفي هذا السياق، يعربان عن قلقهما العميق إزاء التصاعد العالمي لمعاداة السامية، ويؤكدان من جديد التزامهما بمواجهة هذه الكراهية القديمة بكل مظاهرها.

تفخر الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية ومع شعبها الذي تعد شجاعته غير المألوفة ومرونته وروح الابتكار مصدر إلهام للكثيرين في جميع أنحاء العالم. وتلتزم الولايات المتحدة وإسرائيل بمواصلة مناقشة التحديات والفرص في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. كما تدين الدولتان سلسلة الهجمات الإرهابية المؤسفة ضد المواطنين الإسرائيليين في الأشهر الأخيرة، وتؤكد على ضرورة مواجهة القوى المتطرفة، مثل (حركة) حماس التي تسعى إلى تأجيج التوتر والتحريض على العنف والإرهاب.

يعيد الرئيس بايدن التأكيد على دعمه الطويل الأمد والمتواصل لحل الدولتين، وللتقدم نحو واقع يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء التمتع فيه بإجراءات متساوية من الأمن والحرية والازدهار.

إن الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية وأصحاب المصلحة الإقليميين لتحقيق هذا الهدف. كما يؤكد القادة على التزامهم المشترك بالمبادرات التي تعزز الاقتصاد الفلسطيني وتحسن نوعية حياة الفلسطينيين.

تتمتع الولايات المتحدة وإسرائيل بتعاون ثنائي مكثف وحوار بين بلديهما في العديد من المجالات الحاسمة، من التعاون الرائد في العلوم والتكنولوجيا إلى تبادل المعلومات الاستخبارية الفريدة والتدريبات العسكرية المشتركة إلى الجهود المشتركة في مواجهة التحديات العالمية الملحة مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والرعاية الصحية. ولاستكمال التعاون العلمي والتكنولوجي المكثف القائم بين بلديهم ولارتقاء تعاونهم إلى مستوى جديد أطلق القادة حوارا إستراتيجيا جديدا رفيع المستوى بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول التكنولوجيا لتشكيل شراكة تكنولوجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل في مجالات التقنيات الناشئة الحاسمة والعملية، وكذلك في المجالات ذات الاهتمام العالمي: التأهب للأوبئة، وتغير المناخ، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الموثوقة. وسيتم تصميم هذه الشراكة التكنولوجية الجديدة لتعزيز النظم الإيكولوجية للابتكار المتبادل في البلدان ومعالجة التحديات الجيوإستراتيجية. وبهذه الروح نفسها تؤكد الولايات المتحدة وإسرائيل التزامهما بمواصلة جهودهما المشتركة والمتسارعة لتمكين حاملي جوازات السفر الإسرائيلية من الاندماج في برنامج الإعفاء من تأشيرة الولايات المتحدة في أقرب وقت ممكن، فضلا عن دعمهما زيادة التعاون في مجال الإنترنت التشغيلي ومكافحة الجريمة السيبرانية.

يذكر القادة أن كل هذه المبادرات والمساعي المشتركة الأخرى التي لا حصر لها – التي تم القيام بها بين شعوبهم على كل مستوى من مستويات الحكومة والمجتمع المدني– تثبت أن الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا غنى عنها وتقدم مساهمة كبيرة ليس فقط لصالح الأميركيين والإسرائيليين، ولكن أيضا لصالح الشرق الأوسط والعالم.

مع هذا السجل من الإنجازات الرائعة والشعور بالوعد المذهل الذي تحمله العلاقة التي لا مثيل لها بين الولايات المتحدة وإسرائيل للمستقبل ترحب الولايات المتحدة وإسرائيل بحرارة بدخول السنة الـ75 من هذه الشراكة غير العادية.

4 – ملفات ساخنة:

كثّف الرئيس الأميركي جو بايدن، غداة وصوله إلى إسرائيل، محادثاته مع القادة الإسرائيليين، وبحث معهم ما يعتبرونه الملفات الساخنة، كما تم التوقيع على "إعلان القدس" الذي رسّخ التعاون بين الولايات المتحدة والكيان العبري. واجتمع بايدن في اليوم الثاني لوصوله إلى إسرائيل، برئيس حكومة تصريف الأعمال الجديد في حينه، يائير لابيد، وانتهى اللقاء بتوقيع الطرفين على "الإعلان الأميركي – الإسرائيلي. وجددت الولايات المتحدة خلال توقيع الإعلان التزامها بأمن إسرائيل وقوة ردعها. كما أكد الإعلان التزام واشنطن بما سمي " ردع التهديدات الإيرانية النووية وعدم السماح لطهران بامتلاك سلاح نووي". وعبر الإعلان عن تطلع الجانبين لتوسيع دائرة "السلام" مع المزيد من الدول العربية وأضاف أن هذه الشراكة لا تخدم أميركا وإسرائيل فقط، بل تصب في صالح الشرق الأوسط والعالم ككل. وأكد الإعلان أن اتفاقيات السلام مهمة لأمن المنطقة واستقرارها. كما رحب بمنتدى النقب حول التعاون الإقليمي. وفي مؤتمر مشترك مع الرئيس الأميركي جو بايدن، أكد لابيد أنه "لا بد من القوة كملاذ أخير لحماية أمننا"، مشيرا إلى أن "الدبلوماسية غير كافية لوقف إيران"، ومشددا على توجيه تهديد عسكري لإيران لوقف تطوير البرنامج النووي. وقال لابيد: " نحن نمد يدنا لمن يريد السلام في المنطقة." وأكد بايدن بدوره، أن "إيران لن تحصل أبدا على السلاح النووي"، وقال إن "الدبلوماسية أفضل السبل لمنع إيران من حيازة السلاح النووي" وعلق قائلا: "لن ننتظر إلى الأبد ردا من إيران بخصوص المحادثات النووية"، مضيفا: "يجب منع إيران من تسليح التنظيمات الإرهابية بينها حزب الله". وتابع: "نسعى إلى تحقيق أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.. ودمج إسرائيل في المنطقة". وقال: "ابتعادنا عن المنطقة ترك فراغا استغلته الصين." وخلال لقائه لابيد، أكد التزام أميركا بأمن إسرائيل. فيما أبلغه رئيس وزراء إسرائيل معارضته العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. وبحسب بيان لمكتب لابيد عقب لقائه بايدن، فإنه طالب بتشديد الضغط على إيران، لكي تعود إلى طاولة المفاوضات لمناقشة اتفاق بديل. وشكر لابيد الرئيس بايدن على قراره بعدم رفع الحرس الثوري الإيراني عن قائمة المنظمات الإرهابية. ويذكر أن لابيد أعلن العام الماضي عندما كان وزيراً للخارجية، أنّه يريد إعادة بناء الجسور بين إسرائيل والحزب الديمقراطي الأميركي بعد سنوات دونالد ترمب وبنيامين نتنياهو في السلطة. وكان مسؤول إسرائيلي كبير قال في وقت سابق إن "إعلان القدس بشأن الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل" سيكون "شهادة حيّة على

الطبيعة الفريدة وعلى صحة ومدى وعمق وحميمية" هذه العلاقة الثنائية. وأضاف أن الوثيقة التي لم يطلق عليها الأميركيون حتى الآن اسم "إعلان القدس"، ستعبّر عن "موقف واضح وموحّد ضد إيران وبرنامجها النووي وعدوانها في سائر أنحاء المنطقة." ويبقى الطريق الواجب اتّباعه في مقاربة الملف النووي الإيراني مصدر تباين بين الولايات المتحدة التي ترغب في تجربة المسار الدبلوماسي من خلال إحياء الاتفاق النووي المبرم العام 2015 (خطة العمل الشاملة المشتركة)، وإسرائيل التي تدعو لانتهاج الخط المتشدّد.

في المقابل، يطغى في الولايات المتحدة مشهد أقل احتفالية، فهناك بلغ التضخم المالي حافة 9.1%- وهو رقم قياسي لم تشهده الولايات منذ 40 عامًا. كما بلغت أسعار الوقود ذروتها بمتوسط خمسة دولارات للغالون. وتظهر استطلاعات الرأي هناك أن شعبية بايدن في تراجع مطرد فقد دعمه 33% فقط من المستطلعة آراؤهم، كما أعرب 64% من الديمقراطيين عن رغبتهم بألا يرشح بايدن نفسه لولاية ثانية .

وبحسب موقع N12 فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد شدد على ان يوضح لبايدن وجهًا لوجه موقف إسرائيل الرافض بالمطلق لاتفاق مع إيران، بوصفه خطيرًا. وسيمرر لابيد الرسالة التالية "الوقت ينفد بالنسبة لإيران، حان الوقت لوقف المفاوضات، لقد حان الوقت للتوقف عن منح الإيرانيين فرصة للعب مع العالم. يجب إعادة العقوبات والعودة إلى مجلس الأمن". وهنا تبرز أهمية "إعلان القدس" الذي هو بمثابة الرد المشترك لإسرائيل والإدارة الأمريكية بمواجهة السعي الإيراني المزعوم لامتلاك أسلحة نووية.

الجدير بالذكر أن الخلافات بين إسرائيل والإدارة الأمريكية تنحصر في قضيتين رئيستين الأولى تخص إيران والموقف من امتلاكها المزعوم لأسلحة نووية وإن أعربت الولايات المتحدة مراراً أنها تتفق مع إسرائيل حول عدم استعدادها للسماح للجمهورية الإسلامية بامتلاك أسلحة نووية، إلا أنها في الوقت ذاته وبخلاف إسرائيل على استعداد مبدئي للعودة إلى تنظيم العلاقات معها عبر اتفاق نووي. ويفيد موقع N12 بهذا الشأن، أن المسألة الثانية العالقة وتنتظر حلا هي القضية الفلسطينية وهي بدورها محور خلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة حيث أفاد مسؤولون كبار أن إسرائيل رفضت عرضين تقدمت بهما الإدارة الأمريكية. العرض الأول يأتي في إطار تقديم إسرائيل مبادرة لصالح الفلسطينيين تتمثل بمؤتمر مشترك يجمع إسرائيل مع السلطة الفلسطينية والأردن والولايات المتحدة للتباحث بموضوع الوضع الراهن في القدس (الستاتو كو) لكن إسرائيل لم ترحب بذلك . كما رفضت إسرائيل الموافقة على الخوض في ان تكون طرفاً في إعلان مشترك يدين العنف

من كافة الأطراف. واعتبرت إسرائيل أن الأمر لن يكون متكافئا لأنه بالإضافة إلى السلطة فانه تلعب في الساحة الفلسطينية منظمات مسلحة في غزة والضفة وعليه تم رفض الطلب الأمريكي.

5 – هل من جديد في الإعلان؟

إن السبب الرئيس الذي دفع بايدن لزيارة المنطقة لم يكن توقيع "إعلان القدس"، وإعلان الدعم المطلق لـ "إسرائيل" وهو تحصيل حاصل، ولا دعم مسار التطبيع، بل كان الهدف هو الحفاظ على المصالح الأميركية الجيوسياسية والجيواقتصادية. ففي العادة يحرص الرؤساء الأميركيون من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، على زيارة فلسطين المحتلة، وعقد لقاءات مع قادة العدو، يتخللها إطلاق تصريحات وإصدار بيانات وتوقيع وثائق "استراتيجية" كلها تؤكد على مضامين متشابهة، وغالباً مكررة. ويعيد أبرز تلك المواقف التشديد على العلاقة الفريدة والاستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بالعدو، والعلاقة "غير القابلة للكسر" بينهما، والالتزام الدائم بأمن العدو، والحفاظ على تفوقه العسكري النوعي، وتعزيز قدراته على ردع "أعدائه"، والتأكيد على العلاقة القائمة على أساس القيم والمصالح والروابط المشتركة، الأمر الذي يبيّن أن ما يسمى بـ " إعلان القدس" الذي تضمن تلك العبارات لم يأت بجديد على صعيد التعهدات الأميركية "التقليدية" تجاه العدو، ما دامت لا تتعارض مع المصلحة الأميركية، فعلى الرغم من العلاقة الفريدة التي تربطهما، أكد العديد من المنعطفات التاريخية، أن ما يحرك السياسة الخارجية الأميركية، هو مصالحها الخاصة، وليس أي شيء آخر. وتعكس زيادة "جرعة" التأكيد على طبيعة العلاقة الاستراتيجية في "إعلان القدس"، زيادة القلق الإسرائيلي من التهديدات الخارجية، وحقيقة الدعم الأميركي المطلق للعدو، وانعدام اليقين تجاه مستقبل الهيمنة الأميركية على المنطقة، وصعود فاعلين دوليين وإقليميين على المسرح العالمي والشرق أوسطي، وبالأخص الفاعلين المناوئين للولايات المتحدة، روسيا والصين وإيران وحلفائهم. وفي الوقت الذي تراجع ملف الشرق الأوسط على الأجندة الأميركية، وتراجعت معه الثقة بعمق العلاقة الأميركية مع حلفائها في المنطقة، لا سيما العلاقة مع "إسرائيل" ودول الخليج، وهو الشك الذي تضاعف بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وتمسك إدارة بايدن بالعودة إلى عقد اتفاق نووي مع إيران، لإصلاح ما سمّته الإدارة الأميركية الخطأ الذي ارتكبه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وذلك على الرغم من التعهدات التي وردت في وثيقة بايدن/لابيد، بمنع إيران من

الحصول على السلاح النووي. وحتى لو أضيفت كلمة "للأبد"، فهي تشير إلى اعتزام الولايات المتحدة على توقيع الاتفاق النووي خلال حكم بايدن، ولا تشير إلى الخيار العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني، إلى جانب تشجيع خطوات التطبيع بين العدو ودول الخليج، وزيادة أوجه التعاون العسكري والاستخباري، لمواجهة ما يسمى "التهديدات" الإيرانية، وتحقيق توازن ردع في المنطقة. وفي هذا السياق تخشى "إسرائيل" من أنها في لحظة ما، قد تواجه التهديدات الأمنية وحدها، وأن الولايات المتحدة لن تحارب بالنيابة عنها، وهي تدرك أن "إعلان القدس" لن يمنحها الأمن والاستقرار في المنطقة، فضلاً عن كونه لم يأت بجديد، وهي تدرك أن الرئيس جو بايدن يعاني من أزمات داخلية، بسبب غلاء الأسعار وأزمتي الوقود والطاقة، وتراجع شعبيته لدى الرأي العام الأميركي. ويعاني بايدن أيضاً من أزمات خارجية بسبب الحرب في أوكرانيا، وتداعياتها السياسية والاقتصادية، على الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا والمنطقة، ويواجه تحديات عالمية تهدد النظام أحادي القطبية الأميركي، وسعي روسيا والصين وايران ودول أخرى لإنشاء نظام متعدد الأقطاب، فبايدن لم يرد بهذا الإعلان إلا تحسين مكانته الداخلية، وكفّ "إسرائيل" عن مساعيها لعرقلة الاتفاق النووي مع إيران، والتماهي مع الرغبة الأميركية في خفض التصعيد في المنطقة. وفي المقابل، تحصل "إسرائيل"، على مواقف أميركية متقاربة تجاه القضية الفلسطينية، انطلاقاً من استمرار سياسات الإدارات الأميركية السابقة بإدارة الصراع وليس حلّه، وتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين العدو والسلطة الفلسطينية، ومواجهة حركات المقاومة في المنطقة، حماس، والجهاد، وحزب الله، وغيرها، الأمر الذي يؤكد أن "إعلان القدس"، لم يشر إلى سياسات جديدة تجاه القضية الفلسطينية، بل إلى مزيد من التراجع في الشكل وليس المضمون، إذ لم يعبّر بايدن عن دعم مسار "سلام" ومفاوضات تفضي إلى "حل الدولتين"، كما عبّرت عنه إدارات ديمقراطية سابقة، بل تحدث الإعلان عن قناعة أن هذا المسار أصبح غير واقعي في المدى المنظور، وأن المسار البديل هو "تكامل إسرائيل" مع دول المنطقة، الأمر الذي يؤكد أن رهان السلطة الفلسطينية على إدارة بايدن كان رهاناً خاسراً.

لم يأت "إعلان القدس إذن" بجديد، على صعيد علاقة الولايات المتحدة بالعدو، إلا أن الجديد هو تراجع "التطبيل" الإسرائيلي للإعلان، فالعدو يدرك أن الولايات المتحدة لم تعد كما كانت، وأن الرهان عليها ليس مطلقاً، وأن مكانة "إسرائيل" داخل الولايات المتحدة تراجعت، ولم تعد مسألة إجماع أميركي. وقد تحدثت أوساط فكرية وازنة، عن الخشية من أن تتحوّل "إسرائيل" من ذخر استراتيجي إلى عبء على الولايات المتحدة

ومصالحها، كما عبّرت أوساط أخرى حتى عن اعتقادها بأن حصول إيران على القنبلة النووية يسهم في تعزيز الاستقرار، ومنع الحرب في منطقة الشرق الأوسط؛ كونه يحقق توازن ردع، كما لم يأت الإعلان بجديد على صعيد الموقف من الاتفاق النووي الإيراني، بل هو يوحي باقتراب الاتفاق حوله، وتهيئة أطراف المنطقة للتعايش معه.

القضية الفلسطينية كانت شبه غائبة، في الإعلان، إلا من عبارة أكدت المؤكد، بأن مسار التسوية على أساس "حل الدولتين" مسار مغلق، والمتاح فقط هو دعم اقتصادي للسلطة، وتعاون أمني في المنطقة ضد محور المقاومة، وتعزيز مسار التطبيع، وهو المسار الذي لا يحتاج إلى دعم أميركي، لأن أطرافه أكثر تحمساً له من "الراعي" الأميركي. بالتالي إن الذي دفع بايدن لزيارة المنطقة ليس توقيع "إعلان القدس"، وإعلان دعمه المطلق مجدداً لـ "إسرائيل"، ولا دعم مسار التطبيع، أو من أجل طمأنة حلفائه في دول الخليج، بل من أجل الحفاظ على المصالح الأميركية الذاتية السياسية والاقتصادية، ولدواع حزبية داخلية. وهذا يعني ان الرئيس بايدن يسعى في زيارته العادية (ليس أكثر من عادية) للحفاظ على رؤية إدارته تجاه الشرق الأوسط، من خلال العمل على خفض التصعيد والتوتر، وتهيئة الأطراف لتوقيع اتفاق نووي مع إيران، وتأكيد هيمنة الولايات المتحدة العالمية، وتحذير الأطراف من تعزيز علاقاتها مع روسيا والصين، وتعزيز حظوظ الحزب الديمقراطي، وما دون ذلك فهو ما هو قائم بالفعل، أي عداء لقوى المقاومة، تهميش للقضية الفلسطينية، تأييد لمسار التطبيع، ودعم لـ "إسرائيل" ما دامت تحافظ على المصالح الأميركي.

6 – المواقف الفلسطينية:

استبق الرئيس الأميركي، جو بايدن، لقاءه الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، بتأكيده مواصلة نهج أسلافه في تقديم الدعم المطلَق لإسرائيل، قاطعاً بما سُمّي «إعلان القدس»، وتشديده على «صهيونيّته وإن لم يكن يهودياً»، الطريق على أيّ مواقف لينة كان يمكن أن تُصدرها الفصائل الفلسطينية التي أبقت في حساباتها إمكانية إحياء المسار التفاوضي و«حلّ الدولتَين». وعلى مدار يومَين، شهدت مدن الضفة الغربية المحتلّة وقطاع غزة تظاهرات منددّة بزيارة بايدن، فيما نظّمت فصائل المقاومة، وقفة احتجاجية دانت فيها «إعلان القدس» والانحياز الأميركي المطلَق إلى كيان الاحتلال، بالتزامن مع تظاهرة أخرى جابت مدينة رام الله بدعوة

من «التحالف الشعبي للتغيير»، وشارك فيها قادة سياسيون وممثّلو الفصائل، معلِنين رفضهم سياسة «السلام الاقتصادي» الذي يأتي على حساب الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، مقابل تحسين في الخدمات وصرف بعض المبالغ المالية. كما شارك العشرات في وقفة مماثلة نظّمتها «لجنة التنسيق الفصائلي» في مدينة نابلس (شمال)، وطالبوا بمقاطعة بايدن وعدم استقباله من قِبَل القيادة الفلسطينية. ومن ثم تظاهر المئات من الفلسطينيين أمام مستشفى المطلع في القدس، ورفعوا لافتات سوداء ذكّرت بايدن بأن حياة الفلسطينيين مهمّة، وأخرى طالبت بتحقيق العدالة للشهيدة شيرين أبو عاقلة. وفي السياق اتهم القادة الفلسطينيون إدارة بايدن بإعطاء الأولوية لدمج إسرائيل في ترتيبات أمنية إقليمية مع الدول العربية على مخاوفهم ومصالحهم الوطنية، بما في ذلك تقرير المصير ومواصلة بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وفي السياق شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة احتجاجات على زيارة بايدن عندما أعلن الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد تعميق العلاقات الأمنية في ما اطلق عليه اسم "إعلان القدس." ورفض مسؤولو إدارة بايدن الاتهامات الفلسطينية بالتقاعس، مشيرين إلى التراجع عن خفض التمويل والجمود الدبلوماسي اللذين كان فرضهما الرئيس السابق دونالد ترامب. وقال المسؤولون أنه من قبل: "لم تكن هناك علاقة على الإطلاق بأي حال، ولم تكن هناك مناقشات مع الفلسطينيين، وتم قطع التمويل بالكامل، ولم يكن هناك في الواقع أي احتمال لإجراء أي مناقشات سياسية من أي نوع." وأضافوا أن التحرك لتعميق التكامل الإقليمي لإسرائيل "ليس هدفا لمراوغة هذه القضية الأساسية." وفي ظل احتمال ضئيل للتقدم السياسي، اتى التركيز على التمويل الجديد وإجراءات المساعدة الفنية. وإضافة إلى مساهمة منذ أعوام تصل إلى 100 مليون دولار للمستشفيات في القدس الشرقية، اعلن بايدن عن تدابير لتحديث شبكات الاتصالات في الضفة الغربية وغزة إلى الجيل الرابع فائق السرعة بحلول نهاية عام 2023، وإجراءات أخرى لتسهيل السفر بين الضفة الغربية والأردن. وإلى جانب ذلك جرى الحديث عن حزمة تمويل منفصلة بقيمة 201 مليون دولار مقدمة من خلال وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ولطالما كان حل الدولتين مع وجود دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب الكيان الاسرائيلي الحالي هو الحل المفضل للمجتمع الدولي. لكنه بدا بعيد المنال على نحو متزايد، مع تشدد المواقف وتراجع الدعم على الجانبين.

من ناحية أخرى قال رئيس المكتب السياسي لحركة " حماس " إسماعيل هنية إن محاولات الإدارة الأمريكية لإعادة هندسة المنطقة على أساس دمج الكيان المحتل فيها، وتوفير الأمن له عبر التحالفات مع بعض الحكومات العربية سوف تبوء بالفشل، لأنها تتعارض مع إرادة شعوب الأمة، وتتناقض مع الموروث الثقافي والفكري لهذه المنطقة. ودعا هنية إلى فتح حوار استراتيجي بين مكونات الأمة ودولها؛ يفضي إلى بناء تحالف سياسي يحمي المنطقة من الهيمنة والتطبيع والسيطرة على الثروات . وأكد في الوقت ذاته أن شعبنا الفلسطيني لن يقع مجددا في حبائل الوهم وسراب المفاوضات التي ضربت القضية في الصميم. وأضاف هنية: إن خيارنا هو الاستمرار في المقاومة الشاملة حتى يندحر المحتل ويعود الشعب إلى وطنه والقدس المباركة. وأكد عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " خليل الحية أن إعلان القدس الصهيوني الأمريكي تأكيد فاضح على السياسة الأمريكية المنحازة للاحتلال، محذرا قيادات وأنظمة في المنطقة من التعاطي مع المشاريع الأمريكية المشبوهة والتي تهدف لشرعنه الاحتلال على حساب حقوق شعبنا وأمتنا. وأضاف الحية خلال وقفة جماهيرية حاشدة للقوى الوطنية والإسلامية بغزة رافضة لزيارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" للمنطقة : نقول لبايدن لا مرحبا ولا أهلا بك، فقد عودتنا إدارتكم على الانحياز للكيان الصهيوني، واليوم جئتم لتثبيت أركان هذا الكيان المجرم، والتنكر لحقوق وثوابت شعبنا. ولفت إلى أن زيارة الرئيس الأمريكي للكيان الصهيوني أكدت أن الإدارة الأمريكية شريك مباشر في الجرائم الصهيونية بحق شعبنا الفلسطيني، مشددا على أن أي تحالفات يكون الاحتلال جزءا منها ستكون تهديدا لقضيتنا الفلسطينية. واستنكر الحية التواطؤ الأمريكي المفضوح مع الكيان الصهيوني، لافتا إلى أن بايدن لا يحمل في جعبته إلا الدعم اللامحدود للكيان والتأكيد على أمنه، داعيا لعدم المراهنة على الوعود الأمريكية الكاذبة والمخادعة والتي تهدف فقط لتثبيت الكيان الصهيوني على أرضنا. وأوضح أن إعلان القدس هو تأكيد فاضح على سياسة أمريكا الظالمة والعدوانية تجاه شعبنا، وهو يمثل وعدا جديد للاحتلال، ولن يغير في واقع القدس شيئا، مشيرا إلى أن التفاهم الأمريكي الإسرائيلي بإنشاء تجمّع أمريكي في القدس المحتلّة على حساب بيوت وأراضي المقدسيين دليل إضافي على حجم التخاذل الأمريكي في تعزيز وشرعنة الاستيطان. وطالب الحية الإدارة الأمريكية بمراجعة سياساتها في المنطقة، والكف عن سياسة الكيل بمكيالين تجاه الشعوب المظلومة وخاصة شعبنا الفلسطيني، مردفا أن شعبنا من حقه التطلع نحو الحرية، وله الحق في مقاومة الاحتلال بكل السبل وفي

مقدمتها المقاومة العسكرية. كما أعرب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" عن إدانته الشديدة ورفضه القاطع لكل ما جاء في بنود ما يسمى "إعلان القدس للشراكة الاستراتيجية" بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والموقع بين رئيس حكومة تصريف الأعمال الاسرائيلية يائير لابيد والرئيس الأمريكي جو بايدن. وقال "فدا": "إن هذا الاعلان مرفوض رفضا قاطعا ومدان بشدة ويمثل تأكيدا جديدا على الانحياز الأمريكي السافر لإسرائيل وعلى موقعها المتقدم في المشروع الاستعماري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبمثابة عدوان وإعلان حرب على شعبنا الفلسطيني وحقوقه وتطلعاته ومصالحه العليا وعلى شعوب أبناء أمتنا العربية والأمة الاسلامية وحقوقهما وتطلعاتهما ومصالحهما العليا." وأضاف "فدا"، أنه إذ يرفض بشدة الكلام الباهت الذي جاء في الاعلان إياه حول التزام الولايات المتحدة بـ "حل الدولتين" وما يتصل به من كلام حول الشأن الفلسطيني فإنه يؤكد على أن هذا الكلام بمثابة شيك غير قابل للصرف وبموازاة ذلك جاء الالتزام الأمريكي لصالح كيان الاحتلال الاسرائيلي مدعوما بالقرائن والأرقام والخطط العملية، وهو بذلك – الاعلان – يمثل شيكا مفتوحا وورقة بيضاء يوقعها بايدن لصالح إسرائيل من أجل الاستمرار في احتلالها لفلسطين وتعزيز هذا الاحتلال وتوسيعه وتأبيده. وأكد الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني، رفضه القاطع لما جاء في الاعلان بخصوص حركتي حماس والجهاد الاسلامي وحزب الله وقال إن حركتي حماس والجهاد الاسلامي جزء لا يتجزأ من النسيج المجتمعي الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية وهما حركتان فلسطينيتان مقاومتان حالهما حال باقي حركات التحرر الوطني الفلسطيني واعتبارهما حركتين ارهابيتين مدان ومرفوض والشيء نفسه ينطبق على حزب الله الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من مكونات الحكومة اللبنانية فضلا عن عضويته في مجلس النواب اللبناني، أما الارهابي الوحيد والمصدر الوحيد للإرهاب في المنطقة والعالم بأسره فهو إسرائيل بما تمثله من كيان محتل واستعماري وتوسعي وعنصري. وشدد، على أن الاعلان برمته، ومن دون الخوض في التفاصيل، بمثابة رسالة لكل من لا زال يراهن على الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية لعبها دورا فاعلا ومتوازنا من أجل خلق "أفق سياسي" كما يجري القول، من أجل مغادرة هذه الأوهام نهائيا والذهاب بدلا من ذلك لترتيب أوضاعهم الداخلية ورص وتوحيد صفوفهم واستنهاض طاقاتهم الكامنة، وينسحب ذلك على الشعوب والقيادات العربية والاسلامية كما على الشعب الفلسطيني والقيادة والحركة الوطنية الفلسطينية، فما جاء به بايدن في زيارته والاعلان الذي وقعه مع لبيد بمثابة عدوان وإعلان حرب على كل هؤلاء مجتمعين لصالح إسرائيل

و"دولتها اليهودية" واحتلالها وتوسعها، أما "الخطر الايراني" فهو ذريعة لا أكثر ولا أقل. وختم الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" بيانه مؤكدا: لن يقبل شعبنا الفلسطيني أن يكون ورقة انتخابية لبايدن من أجل أن يفوز حزبه في الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي، كما لن يقبل في الوقت ذاته أن يكون ورقة انتخابية للبيد من أجل الفوز في انتخابات الكنيست القادمة، وسيبقى شعبنا متمسكاً بحقوقه الثابتة وسيواصل النضال من أجل استرجاع حقوقه غير منقوصة وكنس الاحتلال الاسرائيلي عن أرضه وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة بعاصمتها القدس، وكما أسقط كل المؤامرات والمخططات التصفوية سيسقط المؤامرات والمخططات التصفوية الجديدة بما فيها "الحل الاقتصادي والانساني" الذي جاء بايدن ليبشر به ومعه ومع أبناء الأمة العربية والاسلامية وكل الأحرار والشرفاء في العالم ستؤول كل الأحلاف والمشاريع التصفوية والتطبيعية إلى مزبلة التاريخ.

وعلى مستوى المواقف السياسية أيضاً، اعتبر الأمين العام لـ«حركة الجهاد الإسلامي»، زياد النخالة، أن «نتائج زيارة بايدن للمنطقة معلومة سلفاً للشعب الفلسطيني، فهي تسعى لتأمين مصالح الولايات المتحدة وأمن العدو الصهيوني وشدّد النخالة، في تصريح صحافي، على أن «علينا كشعب فلسطيني وكمقاومة استخلاص العبر والتوقّف عن بناء الأحلام على هكذا حراك سياسي (...) طالما أنّنا لا نخلق مشكلة جدّية للعدو، فلا قيمة لكلّ التحليلات السياسية ولكلّ البيانات». ورأى القيادي في «الجهاد»، محمد الهندي، بدوره، أن «ذكر المقاومة في فلسطين ولبنان في ما يُسمّى إعلان القدس، يؤكد في أحد جوانبه فاعلية وتأثير وحضور فصائل المقاومة التي بات لا يمكن تجاوزها في أيّ ترتيبات إقليمية»، مؤكداً أن «بايدن على خُطى ترامب في ما يتعلّق بتوسيع دائرة التطبيع وتسييد الاحتلال في المنطقة والقفز عن القضية الفلسطينية». وفي الإطار نفسه، أشارت حركة «حماس»، في تصريح صحافي، إلى أن «إعلان القدس بَيّن نهج واشنطن في الانحياز إلى دولة الاحتلال، ودعم عدوانها ضدّ شعبنا الفلسطيني وأرضه ومقدّساته الإسلامية والمسيحية»، مضيفة أنه «يأتي استمراراً لمحاولة الإدارة الأميركية المشبوهة تصفية القضية الفلسطينية عبر دمج هذا الكيان الغريب في جسم أمّتنا العربية والإسلامية، وذلك تعبيراً عن فشل هذا الاحتلال في مواجهة حالة الرفض والنضال المستمرّ من شعبنا وقواه الحيّة، دفاعاً عن ثوابته الوطنية وحقّه في الحرية وتقرير المصير.« وبعيداً عن الدلالات السياسية، تقرأ مصادر في المقاومة الفلسطينية الزيارة من ناحية عملية لوجستية، قائلةً إن «القادة العسكريين

الإسرائيليين ردّدوا أكثر من مرّة في أوقات سبقت الزيارة الأميركية، مفهوماً جديداً هو "الوزن"، ووضعوه أساساً للتعامل بين الولايات المتحدة ودولة الاحتلال، وكذلك بين الأخيرة وحلفائها العرب»، مضيفة أن «إسرائيل أضْحت تلوّح بأهمية ما تسمّيه "قيمتها العسكرية القابلة للتفعيل" أو "الذخر الاستراتيجي" في وجه التهديدات التي تواجه الحلفاء»، متابعة أن «إسرائيل أضافت الوزن إلى مفاهيمِ استراتيجيةِ الجيش الإسرائيلي الأمنية الأربعة، وهي الردع والإنذار والدفاع والحسم (...) تريد إسرائيل الترويج لمفهوم "الوزن" لإقناع الولايات المتحدة الأميركية والمحيط العربي بأنها تقوم بدور مهمّ في خدمة مصالحهما، ولذا فهي تستحقّ عليه مزيداً من الدعم والشراكات في تطوير بعض أسلحتها غير الناضجة.«

وفي الاتجاه نفسه، يرى الباحث السياسي، محمود أبو سالم، أن «أبرز انعكاسات الزيارة الأميركية، بعيداً عن التأثيرات السياسية، هو ما ستُحصّله المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من دعم لبعض أسلحتها التي لم تنضج بعد على نحو عملي»، معتبراً أن «استعراض منظومات مثل القبة الحديدية ونظام الليزر ومقلاع داوود في مراسم استقبال بايدن، يؤكد أن استكمال تطوير تلك الأسلحة من خلال الشراكة في دعم مشاريعها، هو واحدة من أولويات الزيارة من وُجهة نظر إسرائيل». ويضيف أبو سالم أن بايدن، و«إن خذَل طموحات الإسرائيليين في استخدام القوّة لمعالجة الملف الإيراني، إلّا أن تاريخه في لقاء رؤساء وزراء إسرائيل، بدءاً بغولدا مئير، وبعدها إسحاق رابين ومناحيم بيغن وإسحاق شامير وشمعون بيريس وبنيامين نتنياهو وإيهود براك وأرييل شارون وإيهود أولمرت ونفتالي بينيت، ولقاءه الحادي عشر مع رئيس الوزراء الجديد، يئير لبيد، يؤكد أنه ليس هناك سياسي أميركي أكثر اطّلاعاً وفهماً لإسرائيل منه، وعليه فإنه سيقدّم لإسرائيل ما تطمح إلى تحصيله سواءً وُقّع الاتفاق النووي أو لم يُوقّع، وهو مزيد من التسليح والدعم المالي.«

من جهة أخرى رأى المحلّل السياسي المقرَّب من حركة «حماس»، فايز أبو شمالة، أن زيارة بايدن التي وضعت «استهداف قوى المقاومة على رأس سلّم أولوياتها»، ستدفع الفصائل إلى «تعميق حالة

التشبيك والتحالف مع قوى المقاومة في المنطقة، ولا سيما حزب الله وإيران». ويشدّد أبو شمالة، في مقالٍ له، على أن «الردّ على الحلف الأميركي الإسرائيلي العدواني لا يكون من خلال بيانات الشجب والإدانة، الردّ يكون بتعزيز التحالف العربي الإسلامي في المنطقة، فطالما كان المستهدَف من إعلان القدس هو نهضة الأمة الإسلامية، فالردّ يكون بالتحالف مع كلّ القوى الرافضة للهزيمة والتبعية، وعلى رأس هذه الدول إيران،

ويكفي الاستشهاد في هذا المقام بما قاله رئيس وزراء (إسرائيل) السابق، الذي اشترط تصفية أذرع المقاومة في غزة ولبنان بقطع رأس الأخطبوط في طهران». وفي السياق نفسه، تَوقّع مصدر مقرّب من قيادة حركة «حماس»، أن تُسهم الزيارة الأميركية في تسريع إعادة العلاقات بين الحركة ودمشق.

أما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فأكدت أن "إعلان القدس" انما جاء لتعزيز لدور إسرائيل العدواني في المنطقة على حساب شعوبها ومصالحها واستجلابا للخراب والدمار للسيطرة على ثروات المنطقة. وقالت الجبهة في بيان لها إن "توقيع الرئيس الأمريكي جو بايدن، ورئيس حكومة دولة الاحتلال يائير لابيد، على ما سمي بـ "إعلان القدس" دعوة مفتوحة لإشعال الحروب الإقليمية في المنطقة، وتعزيز الدور العدواني لإسرائيل على حساب مصالح شعوب المنطقة، عبر إغراقها بالخراب والدمار والويلات، بذريعة دفاع إسرائيل عن نفسها." وأضافت "لقد أثبت توقيع بايدن لـ"إعلان القدس" إلى جانب رئيس حكومة دولة الاحتلال، أن مشروعه الإقليمي وخارج أية ادعاءات تجميلية هنا وهناك، إنما يطمح إلى السيطرة التامة على ثروات منطقتنا من الطاقة، وجرها إلى تحالفات وحروب إقليمية وقارية، بتداعياتها الدولية، لا تخدم سوى المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة." وحذرت من "خطورة ما تخطط له وتعمل من أجله الولايات المتحدة وإسرائيل، لإغراق المنطقة في بحور من الدماء، والعديد من المشكلات من إفقار وجوع وهدر للثروات ودمار شامل." وختمت الجبهة بيانها بدعوة "شعوب المنطقة العربية وحكوماتها وبرلماناتها إلى تحمل مسؤولياتها السياسية والوطنية لإجهاض "إعلان القدس" واستحقاقاته، والحرص بالمقابل على صون مصالحنا الوطنية والقومية شعوبا وحكومات."

الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، اعتبرت من جهتها أن ما يُسمى "إعلان القدس" الذي جرى توقيعه أثناء زيارة الرئيس الأمريكي إلى إسرائيل، هو استمرار للعدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية وإطلاق يد الكيان الصهيوني في توسيع وتعميق مشروعه الاستعماري في فلسطين والتمدّد إلى خارجها. وأكَّدت الشعبيّة، في بيان لها أنّ التهديدات التي أطلقها الرئيس الأمريكي جو بايدن في القدس المحتلة ستسقط بمقاومة وثبات شعبنا وشعوب المنطقة وقوى المقاومة فيها، وأن الشعب الفلسطيني هو من يُحدّد مصيره وليس الاستعماري بايدن وشركائه الصهاينة. ودعت إلى تصعيد أشكال المقاومة كافة وتوسيع دائرة الرفض الشعبي ضد السياسات الاستعماريّة والصهيونيّة العدوانية، مؤكدةً أنّ الشعوب العربية وقواها الوطنية والتقدميّة التي أسقطت حلف

بغداد وأحلاف الاستعمار ومشاريعه قادرة على هزيمة مشروع التحالف الذي يجري العمل عليه بين نظم التطبيع والكيان الصهيوني. وأعادت الجبهة، التذكير بأنّ التهديدات الأمريكية ضد شعوب المنطقة لن تفلح في ترميم صورة العدو كعدوٍ استعماري معادٍ لشعوب الأمة العربيّة والمنطقة بأكملها، كما لن تفلح في وقف مقاومتها ضده بمختلف الوسائل والأشكال، مُشيرةً إلى أنّ محاولة حرف الصراع ضد إيران وتصويرها كمصدرٍ للخطر على المنطقة ما هي حجّة لتقسيم المنطقة ونهب ثرواتها ووضع شعوبها ضد بعضها البعض. كما دعت الجبهة، قيادة السلطة الفلسطينيّة إلى استخلاص العبر مما جاء فيما يُسمى "إعلان القدس" وعدم الرهان على الإدارة الأمريكيّة ووعودها المخادعة، وهو ما يتطلّب إعادة التأكيد أمام الرئيس الأميركي على كامل الحقوق الوطنيّة والتاريخيّة لشعبنا والبدء بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي بسحب الاعتراف بدولة الكيان وإلغاء الاتفاقيات الموقّعة معه، وفي الوقت ذاته الذهاب سريعًا إلى معالجة الوضع الداخلي الفلسطيني من خلال إنهاء الانقسام وتنفيذ كل الاتفاقات الوطنيّة الموقعّة بهذا الخصوص وإعادة بناء مؤسّسات النظام السياسي الفلسطيني وخاصّة منظمة التحرير الفلسطينيّة لتلعب دورها في قيادة الشعب الفلسطيني ونضاله بالاستناد إلى برنامجٍ واستراتيجيّةٍ وطنيّةٍ موحّدة. اما عضو المكتب السياسي لحركة "الجهاد الإسلامي في فلسطين"، أنور أبو طه، فقال إن "ما يسمى بـ(إعلان القدس) كشف عن رعب الكيان الصهيوني من جبهة المقاومة، وعلى رأسها الجمهورية الإسلامية في إيران." وأوضح أبو طه أن "رعب الاحتلال من جبهة المقاومة يدفعهم بشكل مستمر لإعلان الأحلاف، التي لم ولن تحمي (إسرائيل) من الزوال." وأضاف أن "(إعلان القدس) الأمريكي الصهيوني أعاد التأكيد على شراكة الطرفين المتواصلة في الاعتداء على شعبنا وحقوقه"، مؤكدًا أن "أي رهان على دور أمريكي نزيه هو بيع للأوهام من جديد." وحذر أبو طه مما وصفها بـ"دول الهزيمة وحلف أبراهام (التطبيعي) في المنطقة"، لافتا إلى أن "التحالف مع عدونا، لأنها بذلك تحكم على نفسها بالمصير ذاته." وشدد على أن "هذه الأحلاف والمخططات لن تثني المقاومة الفلسطينية عن المضي قدمًا في الدفاع عن حق شعبنا وأمتنا في فلسطين، وصولاً إلى القضاء على الكيان الصهيوني المؤقت وحلفائه في الإقليم، وهزيمة كل داعميه ومناصريه." واخيراً رأى عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، أن الفلسطينيين غير مشمولين في جولة الرئيس الأميركي جو بايدن، والموضوع الفلسطيني في آخر اهتماماته. وطالب زكي باستراتيجية جديدة ومؤسسات فاعلة، وقال، إن "إسرائيل خرجت من ثوب الدولة إلى

ثوب العصابة، ولم يعد يعجبها أحد". ومن جانب آخر قال الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، مصطفى البرغوثي ، إنّ "زيارة بايدن هي إشارة إلى دعم مطلق لإسرائيل في كل المجالات"، مشيراً إلى أنّ "ما ورد في بيان بايدن بشأن حل الدولتين لافت للنظر." وبشأن "إعلان القدس"، لفت البرغوثي إلى أنّ "الرئيس الأميركي منح إسرائيل الوقت والمساحة للسيطرة على ما تبقّى من الأرض الفلسطينية"، مضيفاً أنّ "أخطر ما ورد في بيان بايدن – لابيد هو محاولة منع الفلسطينيين من نيل حقهم في المقاومة، بما فيها المقاومة السلمية." وتابع أنّ "الهدف الحقيقي لزيارة بايدن هو مواصلة ما بدأه ترامب، واستخدام التطبيع على حساب الشعب الفلسطيني"، مؤكداً أنّ "التطبيع يهدد الشعوب الخليجية، في الدرجة الأولى." وتساءل: "لماذا يُستقبل بايدن من جانب الفلسطينيين، في ظل كل هذا الاستهتار بالشعب الفلسطيني؟"، مشدداً على ضرورة "إلغاء اللقاء بين بايدن والجانب الفلسطيني".

من جانب آخر اعتبر الكاتب والمحلل الفلسطيني حسن عصفور، أن إعلان القدس أكثر سوءاً من صفقة ترامب، مردفًا: "كيف ستستقبله وبأي منطق ووجه ستقول للشعب الفلسطيني أن إعلان القدس أفضل من السابق وهو يقدم له هذه الوثيقة الأمنية التي لم تقدم منذ عام 1948 . وشدد عصفور، على أن أمريكا لم تحقق أي اختراق من قبلها في الوضع الإقليمي، وأن إسرائيل والعرب هم من حققوا اختراقاً فيما بينهم لتغطية مصالح واعتبارات أخرى، مضيفاً: "سيكتشف العرب في يوم من الأيام بأن إسرائيل دولة مارقة لأن ثقافتها لصوصية وفاشية بالمنطق التقليدي ليس بالمنطق المستحدث."

وفي السياق ذاته، رأى الكاتب والمحلل السياسي أحمد رفيق عوض أن "إعلان القدس" الذي جرى توقيعه بين الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء "الإسرائيلي" يئير لبيد، هو تفويض بالحرب في المنطقة، فهو بذلك يعطي الضوء الأخضر للاحتلال بش الضربات ضد إيران تحت مسمى الدفاع عن نفسها ومواجهة "التهديد الإيراني."وبيّن عوض أن "إعلان القدس" لا يهدف إلى استقرار المنطقة أو تهدئتها بل على العكس هو بمثابة تهيئة لحرب ما بشكل أو بآخر، وهذا الإعلان يسمح للاحتلال بشن الحرب على إيران وحلفائها بالمنطقة بدون الرجوع إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى أوروبا. ونوّه إلى أن مشاركة بعض الدول العربية بهذا الإعلان وتفاعلها معه قد يؤدي إلى حرب واسعة في المنطقة. ولفت عوض الى أن زيارة بايدن وما صاحبها من توقيع اتفاقات مشتركة، لم تقدم شيئاً للقضية الفلسطينية، فبدلاً من أن يتم الحديث عن الاحتلال والقضية الفلسطينية

يتم تهديد إيران، وبدلاً من الحديث عن التوصل لحلول سياسية للفلسطينيين يتم تجاهلهم وإنكارهم، وبدلاً من الحديث عن جرائم الاحتلال ووقف ممارساته العدوانية بحق الفلسطينيين يتم دعمه ومكافأته وتبرأته. وأشار إلى أن "إعلان القدس" لن يكون في صالح الفلسطينيين، ولا حتى إسرائيل، موضحاً أن وصف إسرائيل بأنها هي من تحمي المنطقة سيضعها في دائرة الخطر والاستهداف، ويضعها على حافة الحرب التي سيكون الاحتلال فيها ضمن أولويات قائمة الاستهداف، لافتاً إلى أن خطاب سماحة السيد حسن نصر الله (أمين عام حزب الله) انما هو بمثابة رد على "إعلان القدس" والزيارة.

8 – المواقف الاسرائيلية:

لا يخفي العديد من القادة السياسيين والعسكريين في إسرائيل سعادتهم بزيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للكيان والمنطقة مؤخراً ، لأنها تحقق كثيرا من المطالب والأهداف التي سعت تل أبيب لتحقيقها في السنوات الماضية. فقد بعثت زيارة بايدن رسائل عدة؛ لعل أبرزها تأكيد التزام واشنطن بحماية أمن إسرائيل الوجودي بالمطلق، فضلا عن توسيع دائرة التطبيع وإطلاق التحالف الدفاعي الإقليمي ضد إيران، مع تغييب الجوهر السياسي للقضية الفلسطينية والاقتصار على الجانبين الإنساني والاقتصادي. والزيارة اتت وسط تفاقم أزمة الحكم في إسرائيل والتحضير لانتخابات خامسة للكنيست في غضون أقل من اربع سنوات، وهي حملت في طياتها تأكيدات من واشنطن تقول إن إسرائيل ستبقى الحليف الإستراتيجي الأبرز في الشرق الأوسط، وستحظى بالدعم السياسي والعسكري والأمني.

وفي مؤشر على غياب الصدام بين البلدين في الملف النووي الإيراني، ألمحت إدارة بايدن إلى تناغم موقف تل أبيب وواشنطن ضد إيران، وإلى اتفاق الطرفين على ضرورة منع طهران من امتلاك أسلحة دمار شامل أو قنبلة نووية، مع الالتزام بالعمل للحد من نفوذ إيران في الشرق الأوسط من خلال التحالف الدفاعي الذي تقوده واشنطن تحت ذريعة "التهديدات الإيرانية." وخلافا للملف الإيراني الذي يبدو أن واشنطن ستتعامل معه بنوع من الصرامة الدبلوماسية، يعتقد محللون ومختصون بالشأن الإسرائيلي أن واشنطن تدفع نحو توسيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والمزيد من الدول العربية والإسلامية، وسط تغييب شبه كامل للقضية الفلسطينية. وفي السياق يقول مدير المعهد الإسرائيلي "ميتفيم" المتخصص في السياسات الخارجية لإسرائيل والشرق الأوسط،

نمرود غورين، إن زيارة بايدن ينظر إليها في إسرائيل على أنها احتفالية وتاريخية، لأنها تأتي في أوج تعزيز التحالف والتناغم بين البلدين في مختلف القضايا الإقليمية، وهو ما يعكس التقاء المصالح الإقليمية والتأكيد لدول الشرق الأوسط بأن البوابة إلى البيت الأبيض تمر عبر إسرائيل. ورأى غورين ان الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال الزيارة تتمحور حول إظهار عمق الحلف الإستراتيجي بين البلدين والدعم اللامتناهي من قبل واشنطن لإسرائيل ومنحها حصانة دولية أمام كل التحديات، بالإضافة إلى إطلاق التحالف الدفاعي بشراكة عربية وريادة إسرائيلية وقيادة أميركية ضد إيران، وتعزيز التعاون والاستثمارات بالصناعات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. وفي ما يخص القضية الفلسطينية، أوضح جورن أن زيارة بايدن للقدس الشرقية وإن حملت في طياتها رسالة سياسية بشأن القضية الفلسطينية، لكن جوهرها يقتصر على البعد الإنساني من خلال دعم القطاع الصحي، ولا يوجد أي مؤشر على اعتراف أميركي بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية بحال أقيمت مثل هذه الدولة، على حد تعبيره. وأشار إلى أن إسرائيل تراهن على نجاح واشنطن في قيادة التحالف الدفاعي المشترك في الشرق الأوسط وتعزيز الشراكة مع ما تسميه تل أبيب "محور الدول العربية المعتدلة"، عبر توسيع اتفاقيات التطبيع لتشمل دولا إسلامية كبرى. وعلى الصعيد السياسي الإسرائيلي الداخلي، يعتقد المحلل السياسي عكيفا إلدار أن زيارة بايدن التي تأتي في أوج الحملة الانتخابية للكنيست يمكن أن تفسر على أنها دعم للمعسكر والتحالفات الحزبية وأي حكومة إسرائيلية تتناغم مع الإدارة الأميركية التي تدفع نحو تعزيز العلاقات مع إسرائيل وتكثيف الاستثمارات بالصناعات العسكرية والدفاعية الإسرائيلية. ورجح إلدار بأن رئيس حكومة تصريف الأعمال يائير لبيد وكذلك المعسكر الذي ينتمي إليه سيسعى إلى قطف الثمار وجني نتائج الزيارة وتوظيفها في الحملة الانتخابية سواء في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني والحصول على تعهد معلن بالتزام واشنطن عدم وصول إيران إلى قنبلة نووية، أو ما يتعلق بمواصلة التطبيع والتحالف الدفاعي مع دول عربية وإسلامية، من دون دفع أي ثمن أو تقديم اي تنازلات في ما يختص بالقضية الفلسطينية. ويعتقد المحلل أن النجاح والإنجاز من وراء زيارة بايدن من وجهة النظر الإسرائيلية يتلخص بـ"إعلان القدس" المشترك للبيد وبايدن، وعدم ممارسة ضغوط على إسرائيل بالملف الفلسطيني، مع تمهيد الطريق للتعاون بين إسرائيل والسعودية، وتأسيس مرحلة جديدة من التطبيع . وبمعزل عن المستجدات السياسية والانتخابية في إسرائيل، حيث يتطلع لبيد إلى قطف ثمار زيارة بايدن في انتخابات الكنيست التي

ستعقد في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، فان إسرائيل مهتمة بملفين تضعهما في سلم الأولويات: الأول، الملف الإيراني، حيث بدا الموقف الأميركي يقترب أكثر إلى الموقف الإسرائيلي مع وجود شبه تفاهمات بين البلدين بمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية. والثاني يرتبط بقضية التطبيع، إذ بات واضحا أن عنوان التطبيع الرئيس لإسرائيل هو السعودية التي تعدّ أكبر منتج للنفط ودولة مهمة ومحورية إقليميا وعربيا وعالميا. والمؤكد ان إدارة الرئيس بايدن لا توجد لديها خطة سياسية واضحة المعالم بشأن القضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وعلى هذا الأساس تُهمّشها وتغيّبها. كما ان تناغم واشنطن مع إسرائيل لناحية إعادة ترتيب الأوراق في الشرق الأوسط بـ"دبلوماسية ناعمة" هو بمنزلة وجه آخر لخطة "صفقة القرن" التي استهدفت علنا تصفية القضية الفلسطينية.

من جانب آخر قالت صحيفة "اسرائيل اليوم" العبرية، إن "بايدن خلال زيارته، تحدث مرارًا عن التزامه الشخصي بأمن إسرائيل وعلاقته العاطفية بالدولة العبرية، مؤكدا على هذه التصريحات، بالتزامات مكتوبة بشأن إيران واستمرار المساعدة الأمنية لتل أبيب." ونقلت الصحيفة عن مصدر سياسي، قوله: إن "الزيارة تميزت بإنجازات كبيرة جدا على الساحة السياسية، وإعلان القدس بالنسبة لنا إنجاز كبير، لأنه يوضح عمق العلاقات ويخلق أجندة سياسية – أمنية، لمستقبل هذه العلاقات، التي سنرى نتائجها على المستوى الإقليمي"، وفق زعمه. وأشار المصدر إلى أنه "لا تزال هناك فجوات كبيرة بين تل أبيب وواشنطن فيما يتعلق بطهران، وقد انعكست في اللقاءات بين القادة وفرق العمل من وراء الكواليس." ولفت إلى أن "رئيس الوزراء يائير لابيد، أوضح لبايدن أن الوقت قد حان بالنسبة لإسرائيل لإجراء مفاوضات مع إيران بشأن اتفاق نووي جديد، وأنه يجب إعادة القضية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، الذي له صلاحية تجديد العقوبات على إيران."

فيما أكد بايدن، بحسب المصدر، أنه "يعتقد أن الدبلوماسية هي الطريقة المفضلة لحل المشكلة، رغم التزامه بمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية." وأشارت الصحيفة إلى أنه "رغم الثناء الإسرائيلي على زيارة بايدن، إلا أن هناك حالة ضيق من زيارته لمستشفى المطلع (أوغستا فيكتوريا) في شرقي القدس، وهي الزيارة الأولى لرئيس أمريكي حالي إلى مؤسسة تابعة للفلسطينيين في شرق المدينة، وقراره بتقديم منحة أمريكية أكثر من

100 مليون دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – أونروا." ويذكر أن لابيد قال إن "زيارة بايدن حققت إنجازات لن يُسمح بالحديث عنها إلا بعد سنين"، من دون تقديم مزيد من التفاصيل.

أما الجنرال عاموس يادلين، الرئيس الأسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية– أمان، فرأى أن "إعلان القدس يصدر وسط شراكة قائمة على القيم والمصالح المشتركة بين واشنطن وتل أبيب، وهو ليس عقدا رسميا يحتاج لموافقة مجلسي الشيوخ والكنيست، بل يتضمن جملة من التفاهمات والالتزامات الأمريكية لأمن الدولة ." وأضاف أن "الإعلان تم توقيعه على خلفية توجهات تآكل مقلقة لدعم إسرائيل في أوساط الجمهور الأمريكي، رغم الصعوبات في التوصل لصفقة ثلاثية كبيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية، وهي صفقة مهمة لأمريكا تتعلق بالنفط وأوكرانيا والصين والفلسطينيين ."

وترصد الأوساط الإسرائيلية جملة من التحديات التي تعترض تنفيذ "إعلان القدس"، سواء بسبب تطلع السعودية للحصول على شرعية ولي العهد محمد بن سلمان، وضمانات أمنية قوية ضد تهديدات إيران ومبعوثيها، فيما يواجه السعوديون صعوبة في إقناع الشارع لديهم؛ لأن التحريض ضدها يسود بقوة. أما يائير لابيد، رئيس الوزراء الانتقالي، فسيجد صعوبة بتزويد الأمريكيين والسعوديين بإنجازات في المسار الفلسطيني، لذلك من غير المرجح إبرام صفقة استراتيجية كبرى . وفي الوقت ذاته، ورغم هذه العقبات أمام تنفيذ "إعلان القدس"، يتطلع الإسرائيليون للاستفادة من زيارة بايدن لوضع الأسس لاتفاقيات تطبيع إضافية، وتحويل الإعلان إلى بوصلة استراتيجية لتعزيز مكانة دولة الاحتلال الأمنية والسياسية، من خلال تقديم الولايات المتحدة خطة تنفيذية مشتركة مع إسرائيل ودول الخليج بحجة مواجهة إيران.

9 – فشل الزيارة:

ليس من المبالغة اعتبار رفض الدول الخليجية والعربية تشكيل «ناتو شرق أوسطي»، يضمّها وإسرائيل، بقيادة أميركية، لمواجهة إيران، فشلاً لمحاولة إدارة جو بايدن إقامة «نظام إقليمي جديد»، وذلك بعد سلسلة إخفاقات أميركية لإنشاء مثل هذا النظام منذ نهاية الثنائية القطبية والحرب ضد العراق في عام 1991.

في السياق يشير مارك لينش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن، المتخصّص في شؤون الشرق الأوسط، في مقال نُشر في الـ26 من شهر تموز/يوليو الماضي على موقع «فورين أفيرز» بعنوان «النظام

الشرق أوسطي الجديد القديم»، إلى هذه المحاولات المتتالية، والفاشلة، والمتّصلة برأيه بما يسمّيه «أساطير 1991. الحضّ على إقامة منظومة إقليمية بقيادة أميركية هو جزء من الحمض النووي لواشنطن. وبشكل خاص، هناك جيل من صنّاع السياسة الخارجية الأميركية الذين يرون أن عام 1991، والنظام الإقليمي الذي تبلوَر في تلك الفترة، هو النموذج الذي ينبغي استنساخه. من السهل فهم أسباب ذلك. فالحقبة التي تلت سقوط الاتحاد السوفياتي هي مرحلة أوج الريادة العالمية للولايات المتحدة... وقد بَذلت إدارتا بوش الأب وكلينتون جهوداً طموحة لربط المنطقة بالقطب الآحادي الأميركي وتحويلها إلى منظومة إقليمية متناسبة مع مصالحه.« ويستعرض لينش المحاولات المذكورة، بدءاً بتلك التي باشرها بيل كلينتون عبر رعاية «عملية السلام» التي انطلقت في مدريد، والهادفة للوصول إلى «شرق أوسط جديد» مندمج اقتصادياً واستراتيجياً، وفقاً لرؤى شمعون بيريس، مروراً بمشروع «إعادة صياغة الشرق الأوسط»، تحت غطاء «الحرب على الإرهاب»، استناداً إلى نظريات المحافظين الجدد، مروراً بسياسة «إعادة التوازن» التي زعم باراك أوباما اعتمادها بين الدول الخليجية وإيران، وصولاً إلى استراتيجية «الضغوط القصوى» على طهران التي طبّقها دونالد ترامب، و«اتفاقية أبراهام» التي رعاها. مع ذلك لم تنجح جميع تلك المساعي، على رغم أن السياقات الدولية والإقليمية التي تمّت في ظلّها كانت أكثر ملاءمة للولايات المتحدة من السياقات الراهنة، ما يدفع لينش إلى الاستنتاج بأن جهود إدارة بايدن محكومة بالفشل، لأنه «أصبح من غير الممكن إعادة تنظيم الشرق الأوسط الراهن من قِبل واشنطن. فقادة هذه المنطقة يفضّلون الرهان بالكامل على ما يرونه عالماً متعدّد الأقطاب، وهو ما اتّضح عبر رفضهم الوقوف مع الولايات المتحدة وأوروبا ضدّ روسيا.«

إن ما يبرّر هذا الاستشهاد الطويل بمقال لينش المنشور في «فورين أفيرز»، الصادرة عن «مجلس العلاقات الخارجية»، هو أن الأخير يُعدّ أحد المنتديات الهامّة للنقاش الاستراتيجي في الولايات المتحدة، وأن المقال المذكور قد عكس شكوك قطاع من النُخب المعنيّة بالشؤون الدولية في سياسة الإدارة الحالية في الشرق الأوسط. الفكرة الأهمّ التي ينطلق منها هؤلاء، هي أنه لم يَعد باستطاعة واشنطن التحكُّم بمنطقتنا؛ أولاً لأنها باتت أضعف من السابق. يعني الكلام المتقدّم، بالنسبة للدول التي راهنت على «الحماية الأميركية»، أن المقاربة «الواقعية» التي دفعتها إلى ذلك، ينبغي أن تحفّزها على البحث عن سبل أخرى لضمان أمنها، من خلال العمل للتوصّل إلى تفاهمات مع دول الإقليم الأخرى، وفي مقدّمتها إيران، ومع القوى الدولية المعنيّة

باستقرار المنطقة، كالصين وروسيا، لا سيما ان إصرار الولايات المتحدة على إنشاء حلف عسكري خليجي – إسرائيلي، هو بذاته عامل زعزعة للاستقرار في الإقليم. فنظراً للصراع المحتدم بين محور المقاومة، وفي القلْب منه إيران، والكيان الصهيوني، سيترتّب على دخول دول الخليج في حلف «دفاعي» مع الأخير، رفعاً لمستوى التوتّر بينها وبين الأوّل، وزيادة لاحتمالات الصدام المباشر معها في حال وقوع صدام مع الكيان. وقد حذّر أكثر من مسؤول إيراني من مغبّة إنشاء هكذا حلف باعتباره تهديداً خطيراً لأمن بلادهم القومي.

السؤال الذي يفرض نفسه هنا، هو عن الدوافع التي تحدو بالولايات المتحدة إلى طرح مشاريع تزيد من التوتّر الإقليمي، على رغم حرصها المزعوم على «الاستقرار» في منطقة هامّة استراتيجياً «لأمن الطاقة العالمي». وفي الواقع، فإن التوتّر، أو افتعال التوتّر، هو مصلحة أميركية لتبرير بقاء الهيمنة الأميركية على الخليج، ومحاولة إدامة السيطرة على سوق الطاقة العالمية. واستغلال التوتّرات الإقليمية والدولية كان مرتكزاً أساسياً من مرتكزات الاستراتيجية الأميركية حيال الخليج، والرامية إلى إحكام السيطرة على نفطه وغازه. فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، والغزو السوفياتي لأفغانستان، أعلن الرئيس الأسبق، جيمي كارتر، عن العقيدة التي حملت اسمه، «عقيدة كارتر»، والتي تنص على أن واشنطن لن تتردّد في استخدام القوة العسكرية للدفاع عن «مصالحها» في الخليج، وتمّ إنشاء قوات التدخّل السريع الأميركية لهذه الغاية. واستفادت الولايات المتحدة من مخاوف الأنظمة الخليجية من انتصار ثورة شعبية ضدّ النظام الشاهنشاهي، وروّجت لفرضية أن الغزو السوفياتي لأفغانستان غايته الفعلية هي الوصول إلى «المياه الدافئة» في الخليج – وهو ما دحضته جميع دراسات المؤرّخين والباحثين عن الخلفيات الحقيقية للغزو –، وذلك لتثبيت سيطرتها على الخليج. الأمر نفسه ينطبق على كيفية تعاملها مع التدخّل العراقي في الكويت في 1990، عندما أوحت عبر سفيرتها في بغداد، أبريل غلاسبي، لصدام حسين بأنها تعتبر الخلاف بين بلاده والكويت شأناً عربياً، قبل أن تسارع إلى إرسال قواتها لـ«تحرير» هذا البلد، وإحكام قبضتها على الخليج.

لقد تغيّرت الظروف اليوم، نتيجة لانقلاب موازين القوى الدولية، ولم تَعد واشنطن قادرة على خوض عدّة مواجهات كبرى في الآن نفسه، أي مع روسيا والصين وإيران. لذلك، هي تلجأ إلى محاولة إحياء الأحلاف العسكرية، وليس مجرّد التحالفات، سعياً لتعزيز سيطرتها على «الحلفاء» المفترضين، وفي مقدّمتهم دول الخليج، التي تَوسّع هامش استقلاليتها في ظلّ الأوضاع الدولية المُشار إليها. فلم توافق هذه الدول على

الدخول في حلف علني مع إسرائيل ضدّ إيران، نتيجة لإدراكها الخلفيات الأميركية. غير أن التقاط الفرصة السانحة التي يوفّرها السياق الدولي الراهن، والتوصّل إلى تفاهمات مع إيران على منظومة أمنية إقليمية مستقلة، تسمح بإيجاد حلول للنزاعات والخلافات في ما بينهما، سيعزّز الاستقرار في الإقليم، وهو ما تريده كل دوله. وقد تتيح مثل هذه المنظومة أيضاً التنسيق في مجال الطاقة، في ظلّ الأزمة العالمية الراهنة، لتعزيز موقع الدول التي تنتجها، في مقابل القوى الغربية التي تحكّمت بمعدّلات إنتاجها وبأسعارها لعقود خلت على حساب المنتجين. والفرصة سانحة الان لتفاهمات «واقعية» ملائمة لمصالح الدول الخليجية وإيران، وتحظى بدعم شركاء لهذَين الطرفَين كالصين وروسيا.

10 – خاتمة:

تبدو إسرائيل، من خلال حيثيات وتفاصيل ومخرجات زيارة الرئيس الأميركي بايدن الأخيرة للمنطقة، اللاعب الرئيس والمحوري في إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والإستراتيجية والأمنية في المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج، وذلك بعد أن تحولت خلال الأعوام الأخيرة إلى لاعب إقليمي فعّال ومؤثر من خلال تطوير شبكة علاقاتها الإقليمية مع العديد من الدول العربية. وكل هذه التحركات تكشف حجم التحولات السياسية والجيوإستراتيجية والأمنية والعسكرية التي تمر بها المنطقة العربية، والتي تهدف إلى إعادة تشكيل موازين القوى لصالح أطراف معينة على حساب أطراف أخرى. والهدف الاساس المعلن والعنوان العريض لكل هذه التحركات هو مواجهة إيران ونفوذها في المنطقة، خاصة في ظل تعثر مفاوضات الملف النووي الإيراني مع الغرب، ولا أحد يعلم إلى أين سوف تؤول الأمور.

وتبرز إسرائيل بشكل خاص، في هذا السياق، كقوة جديدة في مجال الطاقة، تمكنها من تلبية جزء من احتياجات الدول الأوروبية، وذلك على نحو ما حدث خلال الاتفاق الثلاثي الذي تم توقيعه بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ومصر من أجل تصدير الغاز الإسرائيلي لأوروبا وذلك بعد تسييله في مصر. وهو ما يعني زيادة الاعتماد على إسرائيل دولياً، وبالتالي زيادة دورها ووزنها وتأثيرها الإقليمي والدولي، وما يعنيه ذلك من انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية. وحقيقة الأمر ان إعادة ترتيب المنطقة أمنياً وعسكرياً لا تتعلق فقط بمواجهة نفوذ إيران في المنطقة، فهذا هو الهدف المعلن للتحركات الأخيرة، ولكن الهدف الآخر الأهم هو دمج

إسرائيل بشكل كامل في المنظومة العربية، واعتبارها دولة "طبيعية" وهو ما يعني عملياً نهاية ما كان يسمّي بالأمن القومي العربي وتشييعه إلى مثواه الأخير. وفي الخلاصة ان زيارة بايدن للمنطقة ليست سوى محاولة لإقامة نظام إقليمي هجين يسعى إلى إحلال إيران بوصفها "العدو الرئيس" للجميع. والهدف الثاني هو محاولة دمج إسرائيل ليس بوصفها قوة لاعبة مؤثرة فقط، بل كقائدة لهذه المنظومة، اضافة للسعي لخلق محاور صراعية تنافسية بين إسرائيل وإيران، فضلا عن محور دولي يضم إسرائيل وأميركا ودولا عربية مقابل محور صيني يشمل روسيا وإيران. وفي المرتبة الثالثة سعى بادين لتحقيق أهداف خاصة تخدم أجندته الداخلية، وتعزيز فرص اعادة انتخابه معتبرا أن هناك إخفاقات تخص أزمة الثقة المتفجرة في الداخل الأميركي. اما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإن كل ما قيل بخصوصها كان مجرد ذرّ للرماد في العيون، فيما الحقيقة هي تكريس المصلحة الإسرائيلية اولا واخيرا من قبل ادارة بدت ضعيفة ومستسلمة لتل أبيب . وفي المقابل هدفت الزيارة إلى طمأنة دول الخليج من الموقف الأميركي المتردد في المنطقة، فضلا عن أنها سعت بشكل حثيث لزيادة إنتاج النفط وخفض أسعاره.